A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/43/PV.56
30 November 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد اويرتا مونتالبو (نائب الرئيس) (اكوادور)
ثم : السيد بورغ أولفييه (نائب الرئيس) (مالطة)

- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ [٣٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

(ب) تقرير الامين العام

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

نظر لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أويرتا مونتالبو (اكوادور) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٩ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

(أ) تقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (A/43/664 و Corr.1)

(ب) تقرير الامين العام (A/43/500 و Corr.1 و Add.1 و Add.2)

(ج) مشروع قرار (A/43/664 ، الفصل الرابع)

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن حكومتي توافق تماما على الاراء التي أعرب عنها رئيس المجموعة الاوروبية في بيانه الاخير بشأن البند قيد النظر من جدول الاعمال .

قبل شهرين ، وتحت رئاسة السيد توم فرالسن سفير النرويج ، انتهينا من استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . فقد كان علينا ، بعد سنتين من بدء العملية ، أن نقرر ما إذا كنا نسير في الاتجاه الصحيح .

Digitized by UNOG Library

إن حكومة بلادي ترى أن استعراض منتصف المدة أو استعراض الايجابيات والسلبيات مسالة هامة جدا . وفرنسا التي ظلت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشعوب الافريقية تعتبر المانح الرئيسي لها . إننا ندرك الصعوبات الاقتصادية الرئيسية التي تستبد بافريقيا وتعتقد بلادي أن بوسعها تقديم المساعدة للتغلب على تلك الصعوبات . ولا جدوى من تكرار نص الوثيقة الختامية التي تعتبر مُنوَّرة بشكل خاص . والاصوب بدلا من ذلك التذكير بالخطوط العريضة للبرنامج الذي وضع صياغة بعض الافكار حول الاجراءات التي ينبغي اتخاذها في السنوات القادمة التي لا بد من تحقيق نتائج ملموسة خلالها .

اما فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذها العديد من البلدان الافريقية فإننا نشيد بجهودها في الميدان الزراعي بشكل خاص . ومن المستصوب مواصلة هذه المساعي ، إذ أنه لا غنى عنها لمعالجة الحالة في تلك القارة . وبالطبع يجب ألّا يحيد بصرنا عن البعد الانساني ، وينبغي أن نوفر حماية خاصة لأشد المجموعات عوزا وحرمانا . ومن المحبذ ايضا أن نستغل المبادرات الخاصة الرامية الى تعزيز قيمة الموارد البشرية وتشجيع الادخارات والاستثمارات المباشرة ومكافحة استنزاف رأس المال .

وللتصدي للانخفاض الملحوظ في أسعار السلع الاساسية التي انخفضت هنا وهناك بسبب زيادة أسعار سلع أساسية أخرى ، نرى ايضا انه لا بد من التنويع في الاقتصادات الافريقية وزيادة عمليات التصنيع والتسويق والتوزيع .

ولا بد من اضافة مساهمة المجتمع الدولي الى تلك الجهود التي ستضطلع بها الدول الافريقية .

ولا يمكن أن يتحقق تحسن في الاقتصادات والتنمية الموجهة نحو السوق دون وجود مدخلات مالية كبيرة . ودون الخوض في تفاصيل الوثيقة الختامية ينبغي لنا أن نشدد على انها تشير الى هدف الـ ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي الذي ينبغي لجميع البلدان المانحة أن تسعى الى تحقيقه والى الحاجة الى تحسين نوعية المساعدة التي هي نتيجة طبيعية له .

Digitized by UNOG Library

اما فيما يتعلق بالسلع الاساسية فكما ذكرنا مرارا وتكرارا من الحيوي بالنسبة لتلك القارة ، أن يساعد المجتمع الدولي الاقتصادات الافريقية على بلوغ مستوى من الانتاجية قابل للمقارنة مع المجموعات الانتاجية الأخرى . اما المجال الآخر المتمثل في الصندوق المشترك فربما يكون وسيلة فعالة في هذا الصدد . إن استقرار عائدات التصدير في بيئة اقتصادية غير مستقرة يمثل أداة مفيدة . وبخاصة ، كما ورد في التقرير ، عن طريق تنفيذ برامج كبرنامجي استابيك وسيسمين .

وينبغي لفريق الخبراء الذي سيشكله الأمين العام أن يلقي نظرة جديدة على الآفاق المتصورة في المنطقة .

وفيما يتعلق بمشاكل المديونية فقد قُطعت في تورنتو وعود لصالح البلدان الأكثر فقرا الغارقة في الديون والتي التزمت باتباع سياسات تكيف هيكلية محددة . وقد أكدت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تلك الوعود في برلين ؛ ويعمل نادي باريس على تنفيذ تلك التدابير . إن مشاكل الديون ما برحت قائمة وتهم بلدانا دائنة أخرى . ولهذا قدم رئيس جمهورية فرنسا اقتراحا يتعلق بالدين الخاص للبلدان المتوسطة الدخل كان موضع نظر السلطات المختصة .

وفي الختام أعتقد أن استعراض منتصف المدة قد اضطلع به بحماس العديد من الشركاء . ولا بد للدول الافريقية أن تواصل جهودها الحازمة على الطريق السليم . بيد انه لا يمكنها القيام بذلك دون استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم لها ، وهو دعم يجسد التكافل الضروري والالزامي للاقتصادات المعاصرة .

السيد لي ليوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن اعادة ادراج البند المعنون "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" في جدول أعمال الجمعية العامة يبين أن الحالة الاقتصادية في افريقيا لا تزال خطيرة ومبعث قلق كبير للمجتمع الدولي . ونحن نقدر التقرير الزاخر بالمعلومات الذي قدمه الأمين العام عن هذا البند والوثيقة الرسمية التي قدمتها منظمة الوحدة الافريقية ، وهما وثيقتان مفيدتان جدا لنظرنا في هذا البند .

Digitized by UNOG Library

خلال العام الماضي بذلت البلدان الافريقية جهودا مضنية لتحقيق الانتعاش والتنمية الاقتصاديين ، وعن طريق الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي اتخذت بلدان افريقية كثيرة خطوات فعالة لاعادة تأهيل الزراعة وتنميتها والنهوض بالصناعات المتصلة بالزراعة ومكافحة الجفاف والتصحر وضمان التنمية الفعالة والاستخدام الفعال للموارد البشرية . لقد أحرزت درجة من النجاح . وفي الوقت نفسه ، قامت البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ذات الصلة بعمل كبير . وقد اتخذت بعض الاجراءات واضطلع ببعض الالتزامات من حيث زيادة المساعدة الانمائية الرسمية وغير ذلك من التدفقات المالية الى البلدان الافريقية وتخفيف عبء الدين عنها .

وعلى الرغم من ذلك يؤسفنا أن الحالة الاقتصادية في افريقيا لم تتحول تحولا أساسيا نحو الافضل . وإن ناتج افريقيا من الحبوب لايزال غير قادر على مواكبة الزيادة في سكانها ، كما أن مستوى دخل الفرد لا يزال أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ . لذلك لا يزال من الملّح للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي قامت اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة باستعراض منتصف مدة وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ . وتحت رئاسة السيد توم ايريك فرالسن ، ممثل النرويج اعتمدت اللجنة التقرير النهائي بعد أسبوعين من العمل المكثف . وعلى الرغم من أن هناك مجالا كبيرا لتحسين التقرير فإنه ينم عن نهج واقعي وروح تعاونية لدى جميع الأطراف مما يساعد على الابقاء على الزخم اللازم لتنفيذ برنامج العمل ويحدونا الأمل في أن تبت الدورة الحالية للجمعية العامة في التقرير وتعتمد قرارا متطابقا لضمان تنفيذ التقرير .

لم يبق الا عامان لتنفيذ برنامج العمل . وسواء أحرزنا النجاح في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا أم لا فإن ذلك سيتوقف على ما سنفعله خلال هذين العامين . إن الوقت قصير والمهمة كبيرة . وقد أبدت البلدان الافريقية بالفعل

Digitized by UNOG Library

ثقتها وتصميمها على تذليل الصعوبات واعادة تنشيط اقتصاداتها . ويتعين على المجتمع الدولي بأسره والبلدان المتقدمة بوجه الخصوص إظهار الارادة السياسية واتخاذ التدابير الفعالة وبذل جهود أكبر ، لاسيما في تخفيف عبء الدين وزيادة المساعدة المالية وتثبيت أسعار السلع الاساسية بحيث يمكن تهيئة بيئة خارجية مؤاتية لصالح الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وستواصل الحكومة الصينية ، كعهدها دائما دعم البلدان الافريقية في جهودها الرامية الى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية . وستواصل تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية للبلدان الافريقية بأقصى قدر لدينا وسنقيم تعاونا اقتصاديا وتقنيا معها في أشكال شتى على أساس المساواة والفائدة المتبادلة واحراز التقدم المشترك .

ونأمل بفضل الجهود المتضافرة من جانب جميع الأطراف أن تتحسن الحالة الاقتصادية في افريقيا تحسنا كبيرا بحلول الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل في عام ١٩٩٠ .

Digitized by UNOG Library

السيد أبو الحسن (الكويت) : على الرغم من جهود الحكومات الافريقية المخلصة والحثيثة لتنشيط اقتصاداتها ولاستئناف عمليات التنمية الدائمة ، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام الدولي الملحوظ في السنوات الاخيرة بأزمة القارة الافريقية الاقتصادية ، فإن الحالة الاقتصادية الشاملة في افريقيا ما زالت في تدهور مستمر . وكما قال الامين العام في تقريره للجمعية العامة فإن آداءها الاقتصادي لا يزال مخيبا للآمال بصفة عامة .

وكلنا نعلم أن التفسيرات والتعليلات تتضارب وأن البعض يجد يسرا في توجيه أصابع الاتهام الى هذا أو ذاك رغم التشابك الهائل والتعقيد الظاهر في الجوانب والعناصر المختلفة للمسألة . ولكن الإنصاف والعدل يقتضيان أن نُحَمِّل جميع الاطراف المشاركة المسؤولية في إدامة المشكلة أو تفاقمها وأن نعترف بالجميل لكل من قدم مساهمة ايجابية لم يكن باستطاعته أكثر منها .

ولا يزعم أحد بالطبع أننا كنا ننتظر أو نتوقع تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بين ليلة وضحاها حتى إذا وفت كل أطراف المعادلة بالتزاماتها وواجباتها . إلا انه من الواضح أن إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه البلدان الافريقية هي المستوى المنخفض لتدفق التمويل الوارد من الدول المتقدمة لعمليات التنمية الاقتصادية مما يجعل من هدف تحقيق التقدم والنمو الكافيين غاية بعيدة المنال .

وإذا استعرضنا عوائق التجارة والنظام المالي والنقدي والمديونية وأسعار السلع الاساسية وآثار الجفاف والتصحر ، الى آخر القائمة المعروفة ، لادركنا أن الجهود الافريقية المخلصة للخروج من هذه الدائرة المغلقة تبدو أحيانا أشبه بالحرث في الماء ولذلك تتطلب جهدا مخلصا من كل أسرتنا الدولية وعلى أوسع نطاق ممكن .

منذ فترة طويلة والاضواء تصب على قضية مديونية البلدان النامية وأثرها المدمر على عملياتها وخططها التنموية وعلى أحوال شعوبها الاقتصادية والاجتماعية . ولقد كانت بلادي الكويت قلقة دائما من هذا الوضع الذي تواجهه الشعوب الافريقية

Digitized by UNOG Library

الصديقة وشعوب نامية أخرى . وكانت مساهمة إيجابية خيّرة من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت أن أعْلَن من فوق منبر هذه المنظمة الدولية قبل أسابيع مبادرتَه الهامة لبرنامج العمل المؤلف من ثلاث نقاط لحل مشكلة المديونية هذه ، وهي المبادرة التي يجب أن تتضافر الجهود لتحقيقها خدمة للاقتصاد العالمي بصفة عامة ، واقتصاديات دول العالم الثالث بصفة خاصة ، وستفيد القارة الافريقية الى حد بعيد في معركتها الاقتصادية الشاقة . لقد أجمع كافة المراقبين على أن الزعيم الكويتي قد أظهر بهذه المبادرة شيئا يَنْدُر للأسف في عصرنا وهي الارادة السياسية الصادقة لإيجاد حل ناجع وجذري لأزمة متفاقمة ذات عواقب وخيمة على ملايين البشر من الأمم النامية ، حتى وإن قام الحل على أساس التضحية ونكران الذات .

تكاد الصيحة تكون واحدة في الدول الافريقية ، فهي تقول بضرورة الاعتماد على النفس في مواجهة تحديات العصر السياسية والاقتصادية . والأساس في هذه الدعوة التي تتبناها كل دولة على حدة - ومجتمعة في بعض الأحيان - هو التجربة الخاصة التي مرّت بها هذه الدول منذ عهد نهاية الاستعمار وخرجت منها بذخيرة وافية من الدروس تؤكد ، ولا تزال ، أنه بغير الانتاج المتواصل والعمل الدؤوب فإنها لا يمكن أن تساعد أنفسها وتحقق قاعدة سليمة للاكتفاء الذاتي ، الذي هو أساس النمو والتقدم الحقيقيين . كذلك ما من شك في رسوخ القناعة الافريقية بحتمية العمل على ساحتين : الأولى ، درء أية محاولات لاخضاعها اقتصاديا وسياسيا وابقائها في حالة الاحتياج المستمر ، وذلك عن طريق أساليب الصمود الجماعي ، والساحة الثانية هي دفع عجلة الانتاج ليتحقق لها الوقوف الحقيقي على قواعد ثابتة ، أي يد تدرأ ويد تبني .

لقد أدركت البلدان الافريقية والنامية أن الارتفاع فوق مستوى الخطر واسترداد حرية العمل لن يكون باصدار البيانات فقط واعتبارها وثائق عمل ، دون عمل حقيقي . بل إن الأمر يتطلب التعاون الفعلي التدريجي من أجل ما يمكن أن يصبح تكاملا واقعيا . ولقد بدأ ذلك التوجه يتجلى في برامج عمل المجموعة الافريقية منذ صدور خطة عمل لاغوس التي استكملت فيما بعد ببرنامج أولويات افريقيا للانعاش الاقتصادي وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية .

Digitized by UNOG Library

عندما نتحدث عن مأساة المجاعة التي تهدد ملايين الأطفال والكبار في افريقيا كل يوم لا نجد بدا من الاشارة الى مفارقة عصرنا المفجعة . إذ بينما يموت مئات الالوف نرى استمرار الاتجاه الى خفض الانتاج الغذائي في بعض أجزاء من العالم بغية خفض المخزونات والحفاظ على الاسعار المرتفعة . ولا يسعنا هنا إلّا أن نضم صوتنا الى حركة عدم الانحياز في دعوتها الى اعتماد برنامج دولي خاص للمساعدات الغذائية والمالية لمواجهة متطلبات حالات الطوارئ وتقديم الغذاء للبلدان النامية التي تعاني من عجز غذائي مزمن .

Digitized by UNOG Library

ولا شك في أن أزمة افريقيا الغذائية قد فاقمها الجفاف الذي استمر زمنا طويلا ومشكلة التصحر الزاحف بالإضافة إلى الهجمات الاخيرة لجراد الصحراء ذات العواقب المأساوية . وفي هذا المضمار ندعو الاسرة الدولية مرة أخرى إلى العمل على التنفيذ العاجل لقراري الجمعية العامة رقم ٣٩/٢٠٩ و ٤٠/١٧٥ .

وكما أكدنا من قبل فإن حق الحصول على الغذاء هو من حقوق البشر الاساسية والعامة التي يجب الدفاع عنها وهو ما يعني عدم السماح بربط المعونات الغذائية بأية شروط سياسية أيًّا كانت . وحتى لا يزعم أحد أن هذا هو الهدف المطلق نعود لنؤكد مرة أخرى على حتمية تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب في تطوير امكانيات البلدان الافريقية والبلدان النامية بهدف تحقيق اكتفائها الذاتي في قطاع الزراعة والغذاء . ونرحب في هذا الصدد أيضا بمبادرة قبرص ضد الجوع في العالم ونأمل أن تلقى قوة الدفع اللازمة لترجمتها إلى حقيقة وواقع .

كذلك نحث أعضاء منظمتنا الدولية على تقديم دعمهم الكامل للمنظمة الدولية للتنمية الزراعية في مهمتها الكبيرة والهامة ونحثهم أيضا على تأييد اقامة النظام العالمي للمعلومات والانذار المسبق ضمن جهاز منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة وذلك خدمة لهدف التعامل مع أزمة القارة الافريقية الزراعية والغذائية وأزمة دول العالم الاشد فقرا .

من الطبيعي أن يأخذنا الحديث عن مشكلة افريقيا الاقتصادية إلى المطالبة بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات البلدان الافريقية وبلدان الدول النامية الاخرى والعمل على تثبيت هياكل أسعار سلعها الاساسية والقضاء على النزعة الحمائية بين البلدان الصناعية والمنافسة غير العادلة المترتبة على دعم صادرات الدول المتقدمة وسيطرة الشركات عبر الوطنية على الاسواق الرئيسية وتحديد أسعار سلعها .

لا يفوتنا كذلك ونحن نتناول الوضع الاقتصادي الحرج للقارة الافريقية أن نشير قلقين إلى الاعداد الكبيرة من اللاجئين المتدفقين إلى غير أراضيهم في القارة الافريقية نتيجة لعوامل وأسباب مختلفة وما ينتج عن ذلك من أعباء اجتماعية واقتصادية

Digitized by UNOG Library

على البلدان التي ينزحون إليها . ويأخذنا هذا إلى حث الأسرة الدولية على إعادة تأكيد التزامها نحو أهداف المؤتمر الدولي الثاني بشأن مساعدة اللاجئين في افريقيا والذي انعقد في عام ١٩٨٤ ، وكذلك المؤتمر الدولي الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مشكلة اللاجئين والاشخاص المشردين في افريقيا .

وكما تعلم أسرتنا الدولية وأجمعت أغلبيتها في قراراتها ، فإن سياسات زعزعة الاستقرار التي يطبقها نظام جنوب افريقيا العنصري لها عواقب اقتصادية وخيمة ، وهو الأمر الذي يحتم علينا إعطاء كامل دعمنا وتأييدنا للبلدان الافريقية ولحركات التحرير في مواجهتها لتلك السياسات العنصرية والعدوانية . ويود وفد بلادي في هذا الصدد أن يشيد بمؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي وبالتقدم الذي أحرزه باستهلال برامج اقتصادية هامة تقلل من تبعية دول المواجهة لجنوب افريقيا ، وندعو أعضاء منظمتنا الدولية إلى دعم تلك البرامج بقدر المستطاع .

ختاما ، أود أن أؤكد لكم ولشعوب افريقيا الصديقة من فوق هذا المنبر على أن الكويت ستواصل الالتزام بواجباتها نحو تنمية وإغاثة افريقيا ليس لاقتناعها بأهمية هذه القارة ومكانتها فحسب ، بل أيضا اقتناعا منها بأهمية الانتعاش الاقتصادي للقارة بالنسبة لأمن وسلام واستقرار عالمنا . ولتعيش كل يد افريقية تبني حجراً في صرح التعمير والتقدم . وآخر دعوانا ، أن الحمد لله رب العالمين .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد حظيت الحالة الحرجة السائدة في المنطقة الافريقية بالاهتمام الكامل من جانب المجتمع الدولي عندما اعتمدت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة المعقودة في عام ١٩٨٦ ، برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وأثناء تنفيذ البرنامج خلال السنتين الماضيتين بذلت البلدان الافريقية جهودا كبيرة لتكييف وتطوير اقتصاداتها ومجتمعاتها . وأولت بلدان عديدة في المنطقة الأولوية لتطوير الزراعة ، وخفض الاختلالات المالية وتحسين ادارة القطاعات

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية الأساسية ، وترشيد القطاع العام ، وزيادة تشجيع القطاع الخاص ، وخفض النمو السكاني ، وحماية البيئة ، وتنمية القدرات الانسانية . وقد بدأت هذه السياسات تؤتي ثمارها في عدد من الحالات .

وتود جامايكا أن تشيد بالانجازات والجهود الشجاعة التي بذلها الشعب الافريقي أحيانا في وجه مخاطر سياسية واجتماعية هائلة ، وفي ظل بيئة اقتصادية دولية غير مواتية ، والعديد من المشاكل التي لا تزال موجودة في القارة .

ونلاحظ أيضا ، بكل تقدير ، تلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تأييدا لتنفيذ برنامج العمل . فقد زادت بعض البلدان المانحة مساعدتها الانمائية المقدمة للبلدان الافريقية ، واتخذ عدد من المؤسسات المالية الاقليمية والدولية تدابير ايجابية لزيادة التدفقات المالية إلى افريقيا ، واعتمدت البلدان المتقدمة الرئيسية سياسات لتخفيف عبء مشكلة الديون الخارجية على أفقر البلدان الافريقية . كما استجابت هيئات منظومة الامم المتحدة المعنية على نحو ايجابي أيضا .

ولسوء الطالع ، انه كما ورد في تقرير الامين العام ، المعنون "استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا" (A/43/500 و Corr.1 و Add.1 و 2) ، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة في افريقيا لا تزال تتفاقم . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، كانت الزيادة في إجمالي الانتاج المحلي ضئيلة ، وهبط دخل الفرد . وتناقص الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة ، وهما القطاعان الحيويان بالنسبة للتنمية طويلة الاجل لأي بلد . وقد هدد الجفاف والفيضانات وحملات الجراد الانتاج الزراعي . وأصبح عبء الديون الخارجية باعثا على القلق . ولا تزال أسعار السلع الاساسية منخفضة . ونقصت تدفقات الموارد بالاسعار الحقيقية .

Digitized by UNOG Library

لذلك فإن الحاجة إلى جهود متضافرة أخرى من جانب البلدان الافريقية ومن جانب المجتمع الدولي أيضا ، واضحة تماما . ويسلّم بهذا ، إلى حد ما ، تقرير اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (A/43/664 و Corr.1) المطروح أمام الجمعية اليوم . ويشير التقرير إلى وجود عدد من المشاكل التي تواجهها البلدان الافريقية تتصل بعوامل خارجية لا سيطرة لافريقيا عليها ، ويصدق هذا على العالم النامي بأسره . ويعتبر النظام التجاري الدولي أحد هذه العوامل نظرا لاعتماد الاقتصادات الافريقية على حصائل صادراتها إلى حد بعيد ولافتقارها إلى التنوع ، لذلك لا بد وأن يتخذ المجتمع الدولي اجراء ايجابيا لتحسين معدلات التبادل التجاري المجحفة . وقد اعترفت اللجنة المخصصة بهذه الحالة ولكنها لم تصغ توصيات محددة في هذا الشأن .

وسلّمت اللجنة المخصصة بأن مشكلة عبء الديون الخارجية تشكل مجالا آخر يتسم بأهمية كبرى ، وينبغي تنفيذ توصياتها في أسرع وقت ممكن . ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير أخرى للتخفيف من عبء الديون على جميع البلدان المتضررة في القارة الافريقية لتتمكن بالتالي من تكريس مواردها الشحيحة بأقصى قدر مستطاع من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية طويلة الاجل .

ومنذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ركزت البلدان الافريقية ، كمجموعة وكمؤسسات افريقية محلية ، جهودها لتقديم مقترحات تتناول بعض المشاكل التي تجابهها افريقيا ، وتتضمن هذه المقترحات جملة أمور منها اجراءات يتخذها المجتمع الدولي . وعلى وجه الخصوص ، استجابت هيئات مثل منظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقي على نحو بنّاء إزاء عدد من المسائل التي تواجهها الحكومات الافريقية كل يوم . فالموقف الافريقي المشترك إزاء أزمة ديون افريقيا الخارجية وإعلان الخرطوم والاقتراحات التي قدمها مصرف التنمية الافريقي بشأن تدفق الموارد والديون الخارجية - هي جميعها أمثلة على ذلك . ونحن نرحب بهذا التطور ، لانه اعتراف آخر بأن المسؤولية الاولية عن مستقبل افريقيا الاقتصادي تقع على

Digitized by UNOG Library

عاتق الافريقيين . وتنصبّ هذه المسؤولية لا على تنفيذ سياسات وبرامج على الصعيدين الوطني والاقليمي فقط ، وإنما أيضا على العملية الفكرية الخلّاقة لوضع حلول قابلة للتنفيذ تسلّم بظروف افريقيا الخاصة . فمن يستطيع أن يفعل ذلك أفضل من الافارقة أنفسهم ؟

وقد لاحظنا أن كثيرا من هذه المقترحات قد عُرض على اللجنة المخصصة لكي ينظر فيها المجتمع الدولي في المستقبل . وقد شعرنا بالاحباط العميق لأن بعض هذه الاقتراحات لم يحظ بالاهتمام الواجب عند تناوله . ولا شك في أن هذه الاستجابة لم تف بالالتزام الذي تعهد به المجتمع الدولي في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وهو ،

"أن يستجيب بشكل موات للدعوة الافريقية من أجل بدء عهد جديد من التعاون يقوم على روح من الشراكة الحقيقية القائمة على تكافؤ الشركاء ، والتي تعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق التعاون الاقتصادي القائم على الانسجام والمنفعة المتبادلة في عالم مترابط" .(القرار دإ - ٣/١٣ ، المرفق ، أولا ، الفقرة ٧)

لذلك نود أن نحث مختلف المحافل الدولية التي تدرس مسائل تتعلق بالانتعاش الاقتصادي في افريقيا على أن تنظر بجدية في هذه المقترحات التي تصدر عن القارة الافريقية ذاتها توطئة لتنفيذها .

ومن المهم أيضا لنجاح جهود التنمية أن تتوافر بيئة سياسية دولية سلمية ومستقرة . وما زلنا نواجه في افريقيا مسألة العنصرية وسيطرة الاقلية البيضاء التي طال أمدها في جنوب افريقيا . وما زالت دول خط المواجهة تضطر إلى تخصيص مواردها الهامة الشحيحة لتأمين حدودها ضد العدوان العنصري . وقد أجبرت الحملة المتواصلة من أعمال العدوان والتخريب الاقتصادي التي يشنها نظام بريتوريا ضد جيرانه تلك الدول على إنفاق مبالغ ضخمة على التسلح من أجل أمنها . وسيؤدي حسم مسألتي جنوب افريقيا وناميبيا وبالتالي تخفيف حدة التوتر ، إلى تمكين تلك البلدان من أن تستخدم تلك الموارد ، بدلا من ذلك ، في أغراض انمائية . لذلك نشعر بتفاؤل مشوب

Digitized by UNOG Library

بالحذر إزاء نتائج الجولة الاخيرة من المفاوضات حول استقلال اقليم افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل أن تواصل جنوب افريقيا الوفاء بالتزاماتها . مع ذلك ، لا يمكن أن يغرب عن بالنا أن السياسات العنصرية لجنوب افريقيا ما زالت سارية ولا بد من مواصلة الضغوط الدولية على ذلك النظام إلى أن يتم القضاء على الفصل العنصري تماما .

ويوصي تقرير اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم منتصف المدة بإجراء استعراض نهائي لبرنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه الكبير فيما يتجاوز هذه الفترة . وخلال السنوات القليلة القادمة ، ستقوم الامم المتحدة بوضع استراتيجية انمائية جديدة وتعقد عددا من المؤتمرات الدولية المتصلة بالمسائل الانمائية . ولا بد من إيلاء أهمية خاصة لافريقيا في هذا السياق .

وافريقيا أهم من أن تُترك متخلفة عن ركب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فدينامية التكافل تستدعي بذل غاية الجهد للتخفيف من محنة تلك القارة التي أسهمت كثيرا في تاريخ البشرية ، والتي تتميز بوفرة مواردها البشرية والطبيعية . ولا بد من تحقيق طاقاتها الكامنة .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في الآونة الاخيرة ، أمضى عدد كبير منا ومن وزرائنا أسبوعين في مناقشة طويلة شاقة عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والتقدم المحرز ـ والتقدم الذي لم يحرز ـ في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وقد تميز استعراض منتصف المدة بجديته ، وقد توصلنا إلى توافق الآراء بفضل القيادة الممتازة لرئيس اللجنة السفير فرالسن وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها أعضاء المكتب الآخرون والتي أود أن أشيد بها الآن . ان المشاكل والمسائل المتعلقة بالحالة في افريقيا والاستجابة اليها كلها أمور معقدة وانسانية وملحّة . ونعلم جميعا أن الانتعاش والتنمية يتطلبان الوقت والالتزام والشجاعة . ونحن نجتمع

Digitized by UNOG Library

اليوم لتقديم الموافقة الرسمية على تقرير اللجنة المخصصة وللتأكيد على أهمية استخدام الاستعراض كدليل نسترشد به في السنوات المتبقية من البرنامج .

يمثل برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الخطة التفصيلية لمسيرتنا في رحلة طويلة شاقة . وكان استعراض منتصف المدة مَعْلما بارزا لمسيرتنا . وسيواصل الاستعراض القيام بدور ضروري في تعزيز ارادتنا السياسية اللازمة لمواصلة تنفيذ العمل في البرنامج طوال السنوات المتبقية . فالاستعراض يحمل في طياته رسالة أمل .

تعلّق كندا أهمية كبيرة على برنامج عمل الامم المتحدة وعلى الاستعراض . ولهذا السبب حضرت وزيرة العلاقات الخارجية والتنمية الدولية ، السيدة مونيك لاندري ، إلى نيويورك للمشاركة في افتتاح المناقشة . وقالت في رسالتها إن افريقيا تحتل أولوية عالية بالنسبة لكندا وستظل كذلك . وأوضحت أن كندا تلتزم بها على المدى الطويل .

وقد بدأ استعراض منتصف المدة بالاعتراف بحقيقة محزنة هي : أنه على الرغم من الجهود التي بذلت حتى الآن ، لا تزال الحالة الاقتصادية في افريقيا تتدهور ، وأنه يكمن خلف الأرقام وخلف الاحصائيات مشهد متواصل من البؤس الانساني .

Digitized by UNOG Library

وهذه الحقيقة الإنسانية هي التي تؤثر في الشعب الكندي كما تؤثر في الكثير من غيره . وهذه الحقيقة هي التي يجب أن تدفع المجتمع الدولي والحكومات الافريقية إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج الامم المتحدة تنفيذا تاما وعكس هذه الاتجاهات السلبية . وقد كان توافق الآراء الذي برز أثناء الاستعراض اعترافا بهذا الاحتياج الإنساني والتزاما حازما بمواصلة بذل الجهود المشتركة من أجل مستقبل افريقيا .

وكان من الواضح لجميع الاطراف المعنية في البداية أن فترة الاستعراض ليست الفترة المناسبة لإعادة التفاوض بشأن برنامج الامم المتحدة للعمل ، أو للتغيير من تركيزه على الزراعة ، أو للحد من الدور الاساسي الذي ينبغي للحكومات الافريقية أن تقوم به . وأي محاولة في هذا الصدد من شأنها أن تقوض دعائم البرنامج والحماس الذي كان قد ولّده فعلا على الصعيدين الدولي والافريقي . فبرنامج العمل برنامج ملائم وعام يعالج الاسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية بطريقة متوازنة ، كما يهتم بالمشاكل الحرجة كالبيئة ، وتطوير الموارد البشرية ، ودور المرأة في التنمية ، والمسائل السكانية ، وكلها اعتبارات ينبغي لنا جميعا أن نراعيها في خططنا الإنمائية .

ولكن برنامج الامم المتحدة يعتمد ، في المقام الاول ، على مفهوم التنمية القابلة للاستمرار . وهدفنا المشترك هو تحرير الدول الافريقية من الاعتماد على المساعدات المالية والتقنية الخارجية لتدعيم اقتصادتها . وهذا هدف طويل الاجل . وفي معرض تنفيذنا للبرنامج ، يجب على الاطراف المانحة والدول الافريقية أن تركز معا على الاجل الطويل لصلاحية الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الاقتصادية التي نعتمدها وعلى أثر هذه السياسات على البيئة في الاجل الطويل .

وقد كانت القضايا الرئيسية للاستعراض تأثير التعديلات الهيكلية على الافراد ، والديون ، وتدفق الموارد وقضايا التجارة والسلع الاساسية . وقد يكون من السذاجة القول بانه كان هناك اجماع في وجهات النظر بشأن هذه القضايا . ولكن كان هناك تبادل صريح في الآراء سمح لنا بتفهم أفضل لشواغل الحكومات الافريقية والقيود

Digitized by UNOG Library

والحدود التي تواجهها في معالجتها للأزمة . وقد أكدنا كذلك على الدور الحاسم الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع به تأييدا لهذه الجهود . ومن منطلق هذا التفهم لا بد لنا من العمل جاهدين على تنفيذ البرامج الفعالة للتعديل الهيكلي ، وتشجيع الاستثمارات المحلية اللازمة ، وتوزيع الأرصدة بسرعة أكبر ، واستخدام أفضل الطرق البناءة لدراسة اقتراحات تخفيف الديون والعمل على تنفيذها ، وضمان تحمل كل منا للعبء الملقى على عاتقه .

لقد كانت لدينا توقعات ضخمة عند اعتماد البرنامج عام ١٩٨٦ . لم يكن باستطاعتنا التنبؤ بتفاقم المناخ الاقتصادي الدولي الذي جعل من الصعوبة بمكان على الحكومات الافريقية أن تقوم بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة . وكانت تراودنا ، نحن أعضاء المجتمع الدولي ، آمال كبيرة بأن نتمكن على وجه السرعة من تعبئة الموارد اللازمة . والواقع أن عددا كبيرا من التدابير كانت قد أدخلته الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي . إلا أننا اكتشفنا أن المشاكل والعقبات ضخمة وأن التغيير لن يتأتى إلا ببذل الجهود الكبيرة ، كما أنه سيحدث ببطء شديد .

لقد كان برنامج الانتعاش الافريقي حدثا هاما عند اعتماده عام ١٩٨٦ . فقد قام المجتمع الدولي للمرة الأولى بضم جهوده إلى جهود الدول الافريقية لرسم خطة شاملة يتفق عليها الجميع للعمل الفردي والتعاوني الهادف إلى معالجة المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجه المنطقة . وتتمتع الأمم المتحدة الآن بنهضة جديدة في نظر العالم . فهي تساهم بنجاح في حل الصراعات الاقليمية الطويلة الأمد . ولهذا فإن برنامج الانتعاش الافريقي يمثل فرصة فريدة لتوكيد فعالية الأمم المتحدة في التوصل إلى حلول للتحديات الصعبة والهامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية .

ومن المهم أن نحافظ على توافق الآراء . لقد استمعنا مما خلال الاستعراض إلى وجهات نظر كل منا . ولم يكن هناك أي خلاف بشأن خطورة الأزمة في افريقيا . ولم يكن هناك خلاف بشأن ضرورة بذل المزيد . ولم يكن هناك خلاف بشأن وجوب مواصلة الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي بذل أقصى ما في استطاعتها لتنفيذ البرنامج . ولم يكن هناك تحول أو اختلاف إلا في شؤون الديون

Digitized by UNOG Library

وتجارة السلع الاساسية ، وهي أمور يجب معالجة معظمها على يد هيئات أخرى أكثر تقنية . ولم يكن هناك خلاف على معالجة جميع هذه الامور على وجه السرعة . ودورنا هنا هو التاكيد على هذه الحاجة وعلى إلحاحها .

لقد كان الاستعراض فرصة لنا لتجديد التزامنا بتنفيذ البرنامج بالكامل في الاعوام المتبقية له . وبالنسبة لكندا ، فإنها ستواصل مناصرة افريقيا .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى عامان منذ أن اعتمدت الجمعية العامة برنامج العمل للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ بوصفه أداة هامة للتخفيف من حدة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وقد عقدت الدول الافريقية والمجتمع الدولي التزاما متبادلا ببذل أقصى جهودهما لتحقيق هذا الهدف . وكان ذلك يعني في المقام الاول بالنسبة للدول الافريقية إعطاء الاولوية في الاهتمام للإصلاحات الاقتصادية الضرورية وتعديل سياساتها الاقتصادية . أما بالنسبة للمجتمع الدولي فقد كان ذلك يعني اتخاذ الإجراءات التكميلية عن طريق تكثيف التعاون وزيادة الدعم زيادة كبيرة .

فما الذي تحقق حتى الآن ؟ كيف تطورت الحالة الاقتصادية في الدول الافريقية ؟ لسوء الطالع لا تخلو الحالة من المتاعب . فالاحوال الاقتصادية لهذه الدول لم تفتقر إلى التقدم فحسب بل ازدادت ترديا ، ووصلت في بعضها إلى أبعاد الازمة . والاوضاع الحالية لا تحتاج إلى شرح ، فهي معروفة تماما . ولكن ما يحتاج إلى تعليل ، وبشدة ، هو عدم التنفيذ الوافي لبرنامج العمل وبالتالي انعدام النتائج المتوقعة .

لقد بذلت الدول الافريقية التضحيات الجسام لتنفيذ هذا البرنامج . ولا بد أن نثني على هذه الجهود الباسلة ، خاصة وأنها قد انطوت في دول عديدة على مجازفات اجتماعية وسياسية كبيرة . إلا أنه لا يمكن لهذه الجهود أن تستمر إلى ما لانهاية في مواجهة بيئة خارجية معادية ودون زيادة دعم المجتمع الدولي ، كما ذكر بحق في تقرير الامين العام .

Digitized by UNOG Library

ولا يمكننا أن نرضى عن رد المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل ، ولا سيما بالنسبة للدعم المالي المقدم من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية بوصفه الشرط الاساسي لضمان النمو والتنمية في افريقيا . إن القيود الخارجية ، مثل تدني أسعار السلع الاساسية ، وعدم التدفق الكافي للموارد الاجنبية الحقيقية ، لا سيما المعونة الميسرة ، وتردي معدلات التبادل التجاري ، والنقل الصافي للموارد ، وبصفة خاصة الزيادة الكبيرة في الديون وفي عبء خدمة الديون ، هذه القيود هي أمثلة للعقبات الرئيسية في وجه الانتعاش الاقتصادي والتنمية في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

وبالنظر إلى ما تقدم ، فإن ما بذل من جهود هامة بما فيها تلك التي اضطلعت بها حكومات بعض البلدان المتقدمة النمو لدعم البلدان الافريقية ، يبدو غير كاف على ضوء الصعوبات الجمة التي تواجهها تلك البلدان الاخيرة . كما أن تنفيذ برنامج العمل تعترضه عقبة أخرى تتمثل فيما يتبعه النظام العنصري في جنوب افريقيا من سياسة زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول خط المواجهة المجاورة وما يشنه عليها من أعمال عدوانية مما لا يشكل تهديدا للبلدان المعنية فحسب بل ويعرّض استقرار العالم للخطر .

ونحن نثني على جهود الامين العام في إرهاف وعي المجتمع الدولي بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا بغية كفالة إسهام منظومة الامم المتحدة في تنفيذ البرنامج . ومما لا شك فيه أن المنظومة كرست الانتباه الواجب لهذه المشكلة وأدرجت الانشطة المتعلقة بتنفيذ البرنامج ضمن أولوياتها . إلا أنه لم تتحقق بعد نتائج ملموسة مما يتطلب اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات .

وقد أتاح استعراض نصف المدة الفرصة لإلقاء نظرة شاملة على تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وإعادة تقييم العوامل التي تعوقه . وبعد مفاوضات مطولة وشاقة اعتمدت اللجنة المخصصة الجامعة بتوافق الآراء النتائج التي خلصت إليها من تقييم الاستجابات والتدابير الكفيلة بالتعجيل بتنفيذ البرنامج . إلا أنه ، بصرف النظر عن بعض الآثار الإيجابية ، كانت النتائج عموما ، دون التوقعات .

وفيما يتعلق بتقييم تنفيذ برنامج العمل ، يجدر القول إنه لم توف جهود البلدان الافريقية في هذا الصدد حق قدرها في حين أنه جنح إلى المغالاة نوعا ما في إبراز الوفاء بالالتزامات من جانب المانحين والمؤسسات الدولية . ونحن لا نشتقي بطبيعة الحال من شأن تلك الالتزامات ولكن فيما يتصل بالتدابير الواجب اتخاذها تنفيذا لبرنامج العمل لا بد من تحقيق توازن مناسب بين أعباء البلدان الافريقية والتزامات المجتمع الدولي . ومن الملاحظ انعدام التدابير التي يمكن أن تسهم في

Digitized by UNOG Library

تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية الذي هو شرط أساسي لا بد من توافره كي تثمر الجهود الافريقية ، وتقتضي الحاجة بذل جهود متضافرة لخلق بيئة خارجية تشجع وتساعد بقدر أكبر على استئناف النمو والتنمية في البلدان الافريقية .

وختاما ، اسمحوا لي أن أعرض بإيجاز لما بذله بلدي من جهود دعما للبلدان الافريقية التي تقيم يوغوسلافيا معها تعاونا اقتصاديا واسع النطاق يجري وفقا لبرامج الانتعاش الاقتصادي في تلك البلدان . إذ يشمل تعاوننا في مجال الاستثمار مع عدد كبير من البلدان الافريقية مشاريع ذات أهمية حيوية لتنميتها وبخاصة في ميادين الزراعة والصناعات التجهيزية والكهربة والنقل والري والتعدين . وعلى الرغم من أن يوغوسلافيا ذاتها مقيدة بمواردها المحدودة فهي تموّل تلك المشاريع وغالبا ما يكون ذلك عن طريق تصدير المعدات والتكنولوجيا .

وتمد يوغوسلافيا شركاءها الافريقيين بالمنح والمساعدة التقنية مقترنة بالمعونات الإنسانية العادية والعاجلة مما تصل قيمته إلى عدة ملايين من الدولارات سنويا . وتبلغ قيمة إسهامنا في صندوق العمل من أجل التصدي للغزو والاستعمار والفصل العنصري عن فترة السنوات الثلاث ١٢ مليون دولار .

وتؤيد يوغوسلافيا تماما المطالب المشروعة للبلدان الافريقية بأن يكفل لها الدعم من أجل التنمية والانتعاش . وتحقيقا لتلك الغاية ناشدنا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن تتعهد بتوفير الموارد لتنمية تلك البلدان على نحو أكثر سخاء واتساقا . كما أن يوغوسلافيا على استعداد لانتهاج هذا السبيل على ضالة إمكاناتها المالية . ومع ذلك فإننا سنواصل مساعدة البلدان الافريقية التي تعتبر شريكا متزايد الاهمية في التعاون والعلاقات في المجال الاقتصادي الدولي .

السيد كاكودكار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفدي أن أتيحت له هذه الفرصة ليشارك في مناقشة استعراض نصف المدة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تدهورت منذ عام ١٩٨٦ فإزاء استمرار الآثار المترتبة على هبوط حصائل التصدير وتزايد

Digitized by UNOG Library

أعباء خدمة الديون وعدم كفاية تدفقات الموارد اضطرت أغلبية البلدان الافريقية إلى خفض مستويات الاستثمار والاستيراد مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالنمو والتنمية . كما أن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها على الوجه الاكمل ازدادت تقلصا من جراء الكوارث الطبيعية والتصحر وغزو الجراد لبعض المناطق . وفضلا عن ذلك لا تزال بلدان الجنوب الافريقي نهبا لاعمال زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصري .

واتساقا مع ما أخذته على عاتقها من التزامات ، اضطلعت البلدان الافريقية بإصلاحات كبرى في عدة مجالات ذات أولوية على الصعيد الوطني . وعلى الرغم مما ينطوي عليه ذلك من صعوبات اجتماعية واقتصادية نفذت بلدان المنطقة هذه التدابير على أمل أن ثمة تدابير مماثلة على وشك أن تتخذ . بيد أن برنامج الانتعاش يعوقه العجز الكبير في تدفقات الموارد الخارجية التي تمس إليها الحاجة .

إن الازمة التي تواجهها البلدان الافريقية والبلدان النامية بوجه عام ترجع في جانب كبير منها إلى عوامل خارجة عن سيطرتها . والواقع أن البيئة الاقتصادية العالمية غدت قاسية وغير مؤاتية للبلدان النامية كافة بما فيها تلك الواقعة في افريقيا جنوبي الصحراء ويجدر في هذا المقام التذكير بهبوط أسعار السلع الاساسية إلى مستويات منخفضة بشكل لم يسبق له مثيل وتدهور معدلات التبادل التجاري وتزايد الحمائية وظهور أشكال جديدة منها . ويزيد على كل ذلك ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية واختلال أسعار الصرف وعدم كفاية السيولة وعدم تحقيق أهداف المعونة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا وكذا الاعباء الجسام المتمثلة في الديون وخدمة الدين . وهي أمور ألقت على كاهل افريقيا أحمالا ثقيلة لا تطاق وأدت إلى احتدام الازمة الاقتصادية بها بل وفي البلدان النامية بوجه عام . ومن ثم فإن تحسين البيئة الخارجية وإجراء إصلاح هيكلي في النظام الاقتصادي العالمي يعتبران من الشروط الجوهرية لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في المنطقة الافريقية .

Digitized by UNOG Library

وقد اجتمعت اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لتجري استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج الانتعاش الافريقي واضطلعت اللجنة المخصصة من خلال فريقيها العاملين ، باستعراض شامل للمشاكل والقيود التي تواجهها البلدان الافريقية في جهودها الإنمائية ولمدى استجابة المجتمع الدولي بما في ذلك منظومة الامم المتحدة في دعم تلك الجهود . وقد اغتنمت جميع الاطراف الفرصة التي أتاحها استعراض نصف المدة كي تعيد تاكيد التزامها بالبرنامج وتعهدت باتخاذ مزيد من الإجراءات لكفالة التنفيذ الفعّال للبرنامج خلال المدة المتبقية .

Digitized by UNOG Library

بيّن استعراض منتصف المدة أن معظم البلدان الافريقية اعتمدت سياسات إصلاح هامة ، وكان ذلك في معظم الاحيان بتكلفة اجتماعية ومخاطرة سياسية كبيرة . وفي المقابل ، أعلن المجتمع الدولي عزمه على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتنفيذ برنامج العمل . وأولت منظومة الامم المتحدة أولوية عليا لإفريقيا . فهي بالإضافة إلى تحريكها مشاعر المجتمع الدولي إزاء الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا قامت برصد تنفيذ برنامج العمل وتقديم التقارير عنه .

ومن المهم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في استعراض منتصف المدة دون تاخير ، على الرغم من أنها محدودة . وتتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية خاصة في هذا الصدد . وينبغي أن تنفذ في أقرب وقت ممكن السياسات والتدابير التي اتفق عليها في مجالات تدفق الموارد والتجارة والسلع الاساسية والدين الخارجي . إذ من شأن ذلك أن يسهم في تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية ، مما ييسر انتعاش وتنمية البلدان الافريقية على المدى البعيد .

وفي الختام ، أود أن أذكّر بما قاله رئيس الوزراء راجيف غاندي في الرسالة التي بعث بها إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة عشرة :

"بالعمل سويا بروح من المشاركة ، تتاح للمجتمع الدولي فرصة كبيرة ويواجه تحديا كبيرا للإسهام في بناء افريقيا الحديثة والمزدهرة . وستكون افريقيا القوية والنشطة اقتصاديا عنصرا هاما من عناصر السلم والاستقرار العالميين" .

السيد تانيغوشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحّب وفد بلدي من أعماق قلبه باعتماد اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وللتوصية بالإسراع في تنفيذها . فهذا إنجاز عظيم ، وهو نتيجة للجهود النشطة والموحدة التي بذلتها جميع الوفود التي ساهمت في المفاوضات ، آخذة بعين الاعتبار الحاجة الملحة لتجاوب فعّال وعاجل إزاء الحالة الاقتصادية الحرجة المستمرة في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وأعرب عن خالص تقديري للسفير توم ايريك فرالسين ، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة ، على كفاءته في توجيه أعمال اللجنة ، كما أعرب عن تقديري العميق لسائر أعضاء مكتب اللجنة على مساهماتهم القيمة . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للسيد خافيير بيريز دى كوييار ، الامين العام ، والسيد ستيفن لويس ، سفير كندا السابق ، بوصفه مستشارا شخصيا للامين العام ، وللجنة التوجيهية على ما قدموه من مساهمات قيمة .

ويرحب وفد بلدي أيضا ويؤيد فحوى تقرير اللجنة المخصصة ، الذي جاء نتيجة للمفاوضات الشاقة والواعية التي أجريناها ؛ وإننا ننظر إلى اعتماد اللجنة المخصصة لاستعراض وتقييم منتصف المدة بتوافق الآراء على أنه نجاح كبير . وهذا يمكن بوضوح تسليم جميع الدول الاعضاء بالحاجة الملحّة للقيام بعمل أكثر تضافرا للتخفيف من حدة الحالة الاقتصادية في افريقيا وتحسينها .

لقد كانت المفاوضات الجدية التي دارت في معرض صياغة تقرير اللجنة المخصصة الجامعة صعبة جدا أحيانا ، بل وكان من الضروري تأخير اختتامها يوما كاملا . ويعزى ذلك إلى الصعوبة المتأصلة في المفاوضات وإلى الرغبة الصادقة لدى العديد من الوفود وتطلعها إلى الإسهام في تحقيق هدفنا المشترك . ويرى وفد بلدي أن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل سيسهم بكل تأكيد مساهمة كبيرة في توليد زخم جديد في المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء أكثر فعالية .

ووفد بلدي متفائل بصورة أساسية بأن التقييم النهائي لتنفيذ برنامج العمل ، الذي سيجرى في دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين ، سيتحسن كثيرا نتيجة لتنفيذ السياسات والتدابير التي اعتمدت مؤخرا .

ويؤمن وفد بلدي أن جميع الذين شاركوا في برنامج العمل ، من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، لا سيما البلدان الافريقية ، ومنظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، بذلوا أفضل جهودهم لتنفيذ البرنامج إلى أقصى حد سمحت به ظروف كل منهم ، وأن اعتماد استعراض وتقييم منتصف المدة سيؤدي دون شك إلى تسارع

Digitized by UNOG Library

الجهود المستمر التي يبذلها كل منهم من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في تنفيذ برنامج العمل بسرعة وعلى أوفى وجه . وفي نفس الوقت يأمل وفد بلدي أن يسهم اعتماد استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج العمل إسهاما أكبر في تعزيز تصميم البلدان الافريقية على مواصلة جهودها في سبيل التنمية المعتمدة على الذات ، وأن يؤدي إلى دعم دولي أقوى لهذه الجهود . ويأمل وفد بلدي أيضا أن يسفر استعراض وتقييم برنامج العمل عن تعزيز التعاون الوطني والدولي على كافة الاصعدة ، مما ييسر تنفيذه . ونأمل بشكل خاص أن يزاد تعزيز أنشطة منظومة الامم المتحدة في هذا الصدد .

والدرس الذي تعلمناه من اللجنة المخصصة هو ضرورة إيجاد وسائل وسبل للإسراع في تنفيذ ما لم ينفذ بعد من برنامج العمل ، وأن ننظر في إطاره بعين التقدير لما أنجزه حتى الآن المجتمع الدولي ككل ، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية ، والمنظمات الدولية ، وأن نشجع هذا المجتمع على المضي في بذل جهوده النشطة . وستواصل اليابان من جانبها تعزيز جهودها الرامية إلى مساعدة الشعوب الافريقية في التغلب على مصاعبها الاقتصادية وتحقيق أهدافها الإنمائية على أساس استعراض وتقييم منتصف المدة وعلى أساس التوصيات التي اعتمدتها اللجنة المخصصة .

وستواصل اليابان ، بشكل خاص ، تقديم المساعدة المتوسطة الاجل والطويلة الاجل للبلدان الافريقية في مجالات متعددة . وستعمل اليابان في الوقت نفسه على تحسين نوعية المساعدة المقدمة أيضا ، وذلك من خلال تقديم المنح ولا سيما لاقل البلدان الافريقية نموا ، ومن خلال تعزيز التعاون التقني . وعلاوة على ذلك ، ستبذل اليابان قصارى جهدها لتقديم مساهمات مالية إلى شتى المنظمات الدولية التي تشارك في أنشطة المساعدة في افريقيا . وأود أيضا أن أخبر الجمعية في هذا الصدد أن الترتيبات اللازمة قد اتخذت لبدء مشروع جديد بعنوان "رحلة صحفية إلى افريقيا في إطار برنامج الامم المتحدة للإنتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا" ، تموله حكومة بلدي ، حيث يقوم هذا الشهر فريق من صحفيي أوسع وسائل الإعلام نفوذا في العالم بزيارة السنغال وغانا . ونتعشم أن تؤدي هذه الجولة إلى زيادة وعي الجماهير في جميع أرجاء العالم بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وأود في الختام أن أعرب عن صادق الأمل في أن يسهم استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج العمل في أن تحقق شعوب افريقيا انتعاشا سريعا بعد معاناتها ، وأن يحشد لها المزيد من المساعدات الدولية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية تحقيقا لهذه الغاية . كما أن اليابان لا تزال تلتزم بقوة بأداء دورها في الجهود الدولية المتضافرة لبلوغ الأهداف المشتركة الواردة في برنامج العمل .

السير كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نؤيد تماما ما ذكره ممثل اليونان باسم الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية . وقد تمكن وفدي من إبداء آرائه حول مشاكل انتعاش افريقيا بشكل واضح للغاية ، خلال استعراض منتصف المدة الذي أجري مؤخرا لبرنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولذا سأقصر كلمتي على بضع ملاحظات عامة جدا .

على نحو ما قال وزير الشؤون الخارجية والكمونولث البريطاني خلال المناقشة العامة ، فإننا نرحب بمحصلة استعراض منتصف المدة . وقد كان الاتفاق الاصلي عام ١٩٨٦ على برنامج العمل بمثابة التزام مشترك من جانب الأعضاء الافارقة في المجتمع الدولي وسائر أعضاء هذا المجتمع . ومن ثم فإن إعادة تأكيد هذا الالتزام أمر يدعو للارتياح . فقد وافقت البلدان الافريقية على مواصلة سعيها لتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة للانتعاش . ونحن نحي شجاعتها وتصميمها على مواصلة هذه السياسات برغم ما تتطلبه من قرارات سياسية صعبة . أما البلدان الأخرى ، فقد وافقت ايضا على مجموعة واسعة من التدابير الداعمة لبرنامج العمل .

وليس هناك من يتصور أن الانتعاش الافريقي يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها ، فقد اجتمعت على افريقيا تركيبة فريدة من الأخطار جاء بعضها من الطبيعة وبعضها من صنع الانسان ولاسيما الحرب الأهلية . وسوف يتطلب التغيير وقتا وصبرا وخيالا وجهدا . والمعونات يمكن أن تساعد وقد فعلت ، لكن لا يمكنها أن تحل المشاكل وحدها . فعلينا أن نهيىء ايضا بيئة أكثر انفتاحا للتجارة ، ونحن نعلق أهمية كبيرة على اجتماع

Digitized by UNOG Library

منتصف المدة الذي يعقد في مونتريال في الشهر القادم لجولة أوروغواي لمنظمة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لكن يبقى الامر في النهاية بين شعوب وحكومات افريقيا كي تقرر بنفسها أفضل السبل لحل مشاكلها الاقتصادية المعقدة وقد شرع الكثير منها فعلا في تنفيذ برامج بعيدة المدى . واعتمد أكثر من ٢٠ بلدا من بلدان افريقيا جنوبي الصحراء هذه البرامج بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن جهات مانحة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف .ومما يدعو الى الارتياح العميق أن بدأت تظهر على الزراعة الافريقية بوادر الانتعاش في شكل المزيد من انتاج الاغذية وارتفاع حصائل الصادرات* .

وهذه هي المسائل التي ستواصل بريطانيا القيام بدور بارز فيها والاضطلاع في كثير من النواحي بدور المساعد الحفاز . وكانت لنا المبادأة في تحويل القروض الى منح ، وشجعنا الآخرين على أن يحذو حذونا . كما سعينا الى تخفيف عبء الديون عن كاهل أقل البلدان قدرة على تحمل هذا العبء . ومن ثم كانت سعادتنا بالغة إذ أثمرت مبادرتنا لتخفيف الديون التي بدأت منذ عام مضى عند اختتام استعراض منتصف المدة . وينبغي أن يسارع عدد من بلدان جنوبي الصحراء الفقيرة والمثقلة بالديون بالانضمام الى مالي ومدغشقر في الافادة من الترتيبات التي وضعت لتنفيذ التوافق في الرأي الذي تم في تورنتو بشأن تخفيف الديون عن طريق عمليات إعادة الجدولة في نادي باريس وهي الترتيبات التي لقيت تفاصيلها تأييدا في اجتماعي الخريف للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وسوف نقوم من جانبنا بخفض أسعار الفائدة بنسبة ٣,٥ في المائة على الديون المعاد جدولتها .

وهذا يصور الطابع العملي للغاية لنهجنا . وينبغي أن تكون هذه هي النغمة السائدة في كل ما نقوم به اليوم .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بورغ أوليفييه (مالطة) .

Digitized by UNOG Library

السيد سكيالوجا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أؤكد تأييدي الكامل للآراء التي أعرب عنها هذا الصباح ممثل اليونان الذي تكلم باسم المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء .

وايطاليا ايضا تشارك في التقييم الايجابي للنتائج المحرزة خلال استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي أجري في أيلول/سبتمبر الماضي واستغرق اسبوعين من العمل المفيد والمثمر للغاية .

ولذا يشعر وفدنا بسرور بالغ إذ يؤيد مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة للموافقة على النتائج والتوصيات المتصلة باستعراض منتصف المدة المذكور .

لقد اتسمت الممارسة التي تمت في أيلول/سبتمبر الماضي بأهمية فائقة إذ أتاحت لكافة المشاركين أن يصلوا الى تقدير سليم للنتائج الايجابية وكذلك للسلبيات التي نشأت في السنتين الأوليين من تنفيذ برنامج العمل . فتجربة الماضي تفيد دائما لأنها تتيح التزاما أكثر ايجابية بالنسبة للمستقبل . وسوف تراعي ايطاليا في سياستها بشأن التعاون الانمائي النتائج والتوصيات التي اتفق عليها في أيلول/سبتمبر من أجل تنسيق مبادراتنا بالنسبة لافريقيا .

ونحن على اقتناع صادق بأن الموارد العظيمة الكامنة في افريقيا سوف تتيح للقارة أن تصل عاجلا أو آجلا - ومع التعاون الوطيد من جانب المجتمع الدولي - الى نتائج ملموسة وايجابية ، ونأمل أن تلقى التقييم المناسب عند اجراء الاستعراض النهائي لبرنامج عمل الامم المتحدة المقرر اتمامه عام ١٩٩١ . ولن تتحقق هذه النتيجة الايجابية إلا إذا واصل المجتمع الدولي دعمه الثابت ، واستمر سير البلدان الافريقية على الطريق الذي انتهجته معظمها بالفعل بفضل اجراءاتها وسياساتها الشجاعة الرامية الى تنشيط عملية التنمية .

Digitized by UNOG Library

وجهود المؤازرة المتبادلة هي الكفيلة وحدها باتاحة الفرصة لافريقيا كي تتغلب على الصعوبات الحالية : عبء الديون ، والاتجاه الذي ما زال مستمرا لهبوط أسعار السلع الاساسية .

ولسنا بحاجة لان نؤكد مرة أخرى الالتزام الثابت المعروف من جانب الحكومة الايطالية نحو البلدان الافريقية . وقد سبق لوفدنا أن أعطى صورة كمية عن هذا الالتزام في أيلول/سبتمبر الماضي خلال أعمال اللجنة المخصصة . ولا أريد تكرار الارقام هنا ، بل ما أريد التاكيد عليه هو أن ايطاليا على قناعة ثابتة بأن المعونات الطارئة والانسانية من ناحية ، والتنمية الطويلة الاجل من ناحية أخرى بينهما ترابط وثيق ، وأن أي تدخل لابد وأن يدرس بعناية في ضوء هذا النهج المتكامل .

صحيح أن الامر لا يزال ينطوي على حالات طوارئ مؤلمة في بعض البلدان الافريقية ، وانه لم يتم بعد السيطرة على غارات الاسراب الضخمة للجنادب والجراد ، ولكننا نعتقد أنه ينبغي للمانحين أن ينتقلوا بالتدريج من النهج القصير الاجل الى استراتيجية إنمائية طويلة الاجل ترمي الى الحيلولة دون وقوع حالات الطوارئ في المستقبل . ودور البلدان الافريقية غاية في الاهمية في هذه العملية . وبلدي مستعد للتعاون الكامل معها للوصول الى سياسة إنمائية حديثة وفعالة .

Digitized by UNOG Library

السيد ديلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن اعتماد تقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (A/43/664 و Corr.1) ، بتوافق الآراء ، يوضح الاهمية التي يُعَلقها المجتمع الدولي على هذه المسالة . فالبرنامج ، بلا ريب ، أساس جوهري للتعاون المقبل من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وعلى الرغم من أن أعمالا كثيرة قد انجزت ، فإن تلك الأعمال لم تكن كافية بالتأكيد للتغلب على مشاكل افريقيا الانمائية . لقد كان الكفاح طويلا ومضنيا وسيكون الطريق أمامنا شاقا ، وإن كان مفعما بالأمل ، كما قال وزير خارجية مالي في كلمته أمام اللجنة المخصصة في أيلول/سبتمبر الماضي .

لقد أيدت الارجنتين من البداية خطة عمل لاغوس لعام ١٩٨٠ وبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ونحن نعتبر أن هاتين الوثيقتين تتسمان بالشجاعة والجسارة . فهما تتضمنان دراسات تفصيلية لحاجات القارة الافريقية وللسبل والوسائل الكفيلة بتلبيتها . كما سُلط فيهما الضوء بقوة على عزم الافريقيين على أن يحددوا بأنفسهم المسار الخاص بتنميتهم .

وهذا القرار الافريقي دليل على الارادة السياسية لشعوب افريقيا وعلى التزامها بعمليات التنمية في بلدانها . وهو يوضح علاوة على ذلك أن شعوب القارة الافريقية تتطلع إلى رؤية الاقتصاد العالمي وقد استند إلى شروط منصفة تتيح الفرصة للتنمية الاقليمية وتؤدي الى عكس اتجاه النمو الضئيل الذي شهدناه خلال هذا العقد .

ونحن البلدان النامية نؤيد جهود افريقيا ونقدّر تقديرا كاملا اصلاحات التكيف التي أجرتها الشعوب الافريقية للتغلب على مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية . وإن تفهم الارجنتين وتضامنها ينبعان من خبرتها الخاصة وخبرة الجمهوريات الشقيقة في أمريكا اللاتينية التي نتشاطر معها الصعوبات المتأصلة في عملية التنمية ومسارها المعقّد

Digitized by UNOG Library

الذي يعرف تعاقب النجاح والفشل . كما اننا اعتدنا على مواجهة مجموعة كاملة من الظروف الخارجية التي تخرج عن نطاق سيطرتنا والتي يمكن أن يؤدي أثرها إما إلى عرقلة عملية التنمية أو اعطائها قوة دفع .

إن عدم استقرار الدورات الاقتصادية الدولية ؛ والنمو المحدود للغاية في التجارة الدولية وأثره الهزيل على معظم اقتصاداتنا ؛ وتدهور معدلات التبادل التجاري ؛ وتزايد نزعة الحمائية لدى البلدان المتقدمة النمو ؛ وتقلب أسعار السلع الاساسية ؛ والعبء الساحق للديون الخارجية الذي يزيد من وطأته ارتفاع أسعار الفائدة - كلها عوامل أدت إلى تحويل موارد ضخمة من بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى البلدان الصناعية . وبذلك حُوِّلت تلك الموارد بعيدا عن تلبية الحاجات الاساسية لشعوب تلك البلدان وعن تعزيز جهودها الانمائية .

لقد أضرت تلك الظروف الدولية المعاكسة بالجهود التي تبذلها البلدان الافريقية وجعلت من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة ، وهو ما اعترف به اجتماع القمة الاخير للبلدان الصناعية الذي عقد في تورنتو .

لقد عقد المجتمع الدولي منذ عامين دورة استثنائية للجمعية العامة لبحث الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ونحن نسعى اليوم إلى مساندة الجهود المتضافرة التي بذلتها القارة الافريقية والمجتمع الدولي لتنفيذ خطة عمل الامم المتحدة التي اعتمدت في ١٩٨٦ ، عندما أدرك المجتمع الدولي ادراكا كاملا الحالة المتدهورة التي تسود القارة الافريقية والتدابير الرئيسية التي يجب اتخاذها إذا ما أريد لافريقيا أن تتغلب على مشاكل تخلفها . وجرى التأكيد على ضرورة اجراء تكيف هيكلي طويل الاجل لاقتصاداتها . فذلك التكيف إجراء حيوي إذا ما أردنا كسر الحلقة المفرغة للبؤس والتخلف وتمهيد السبيل لتنمية اقتصادية مطردة . كما تضمن البرنامج تدابير فورية وتدابير أطول أجلا لزيادة الانتاجية الزراعية ، وتعزيز البرامج الزراعية وبرامج التشجير ، ولتجنب الجفاف والتصحر ، ولتخطيط استخدام الموارد البشرية . وقد كررت الوثيقة A/43/664 التأكيد على تلك الاهداف . وأشار اليها ايضا

Digitized by UNOG Library

وزيـــر خارجية مالي في الاجتماع الاستعراضي الذي عقدته اللجنة المخصصة في أيلـــول/ سبتمبر ، عندما أكد على الجهود التي تبذلها افريقيا في ميدان الزراعة وتربيـــة الحيوان وحماية البيئة .

ونحن نؤكد على هذه المسائل لاننا نعتقد أن بوسع الارجنتين أن تقدم ، في إطـار التعـــاون فيما بـــين البلدان الناميـــة ، اسهاما قيما في انجاز برنامج العمـــل . فالارجنتين تحترم الالتزام الذي تعهد به المجتمع الدولي في عام ١٩٨٦ إزاء القـــارة الافريقية ؛ ونعتقد أنه يجب على الارجنتين أن تفي بنصيبها من ذلك الالتزام على الرغـم من الصعوبات الاقتصادية المحدقة بها . وتحقيقا لتلك الغاية ، بدأت الارجنتين فـــي تنفيذ عدد من البرامج للاسهام في بلوغ أهداف برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعـــاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ .

Digitized by UNOG Library

ونحن نقوم في قطاعي الزراعة وتربية الماشية - حيث تتمتع الارجنتين بخبرة واسعة بتنفيذ عدد من المشاريع مع بلدان افريقية شتى . فعلى سبيل المثال يقوم المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية بتوفير التدريب التقني في الارجنتين لخبراء من زائير وغابون . كما أوفدت بعثات استطلاعية للتعرف على احتياجات البلدان التالية : اثيوبيا وأنغولا وبوتسوانا والرأس الاخضر وزائير وزامبيا وزمبابوي وغابون وكوت ديفوار وموزامبيق ونيجيريا . وفي نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٨٧ عقدت في الارجنتين حلقة دراسية مشتركة بين الارجنتين والبلدان الافريقية حول التنمية الزراعية شارك فيها كل من اثيوبيا وأنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وكينيا وليسوتو وملاوي وموزامبيق ونيجيريا . وفي تشرين الاول/اكتوبر الماضي عقدت بالارجنتين حلقة دراسية خاصة بالتكنولوجيا الزراعية بمشاركة البلدان التالية : بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وجمهورية افريقيا الوسطى وزائير والسنغال وغابون وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو ومالي والنيجر . وتعقد خلال الشهر الحالي بالارجنتين حلقة دراسية أخرى بشأن استخدام الآلات الزراعية وصيانتها بمشاركة كل من : أنغولا والرأس الاخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وموزامبيق . وكل هذه الانشطة تندرج في القطاع الزراعي بصفة عامة .

أما بالنسبة للصحة العامة فقد منحت حكومة الارجنتين زمالات دراسية للدراسات العليا الخاصة بطب الاطفال للبلدان التالية : أنغولا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الاخضر وغابون وغانا وكوت ديفوار وموزامبيق ونيجيريا . والهدف من تلك الحلقات الدراسية هو إجراء دراسة مشتركة ، إذ أن الارجنتين تقدم هذه الخدمات وفي نفس الوقت تطلب خدمات أخرى من بعض البلدان التي ذكرتها والتي لديها فعلا خبرة يمكنها أن تقدمها الينا .

وتعد تنمية الموارد البشرية الافريقية واستخدامها استخداما فعالا من موضوعات الاهتمام الرئيسية في تلك القارة . ولذا تستعد حكومة الارجنتين لعقد حلقة دراسية

Digitized by UNOG Library

بشأن التقنيات السكانية ستعقد في بيونس ايرس في نهاية هذا الشهر ، ويشترك فيها في أوائل كانون الأول/ديسمبر مسؤولون من أنغولا وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق وغيرهم .

وعلى أساس النتائج التي توصلت اليها البعثات الاستطلاعية التي أوفدت في عام ١٩٨٧ ، وفي اطار الرحلة التي قام بها وزير خارجية الارجنتين الى القارة الافريقية مؤخرا ، تم وضع مشروعات معينة في القطاع الزراعي مع عدد من بلدان المنطقة : مع أنغولا بشأن الإصحاح النباتي ، ومع غانا بشأن تحسين المراعي ، ومع الرأس الاخضر بشأن صحة الحيوان وتطوير المزارع التجريبية ، ومع غابون بشأن تحسين المراعي ، ومع كوت ديفوار بشأن تحسين الثروة الحيوانية وتطوير إحدى المزارع التجريبية ، ومع موزامبيق بشأن تحسين محصولي الكاسافا والبطاطا الحلوة ، ومع نيجيريا بشأن تطوير القطاع الزراعي بصفة عامة ، ومع زائير بشأن انتقاء سلالات الأغنام وتحسينها ، ومع زامبيا بشأن تطوير زراعة فول الصويا وعباد الشمس ، ومع زمبابوي بشأن تحسين المراعي . وفي كل هذه الحالات كانت تحدونا الرغبة في تبادل الخبرة بين الارجنتين ومعظم هذه البلدان .

وكل هذه المشروعات التي نفذت بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، يجري الاضطلاع بها في اطار تعاون الجنوب والجنوب وتدلل على التزام بلاده الراسخ بالتنمية الافريقية في إطار تعاون الجنوب والجنوب .

ومن ناحية أخرى أيدت الارجنتين دائما وستظل تؤيد الارقام المستهدفة للمعونة الغذائية عن طريق الاسهام في برنامج الأغذية العالمي . وبلغ ما قدمته الارجنتين من اسهامات الى بلدان شتى في المنطقة خلال الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٨ أكثر من ٣٠ الف طن .

وتدعم الارجنتين آلية التعاون الاقتصادي المقامة في القارة الافريقية بوسيلة أخرى وهي مشاركتها كعضو غير اقليمي في المصرف الافريقي للتنمية منذ عام ١٩٨٥ واسهامها في الصندوق الافريقي للتنمية .

وتسعى حكومة بلادي الى تعزيز العلاقات التجارية والثقافية مع الامم الافريقية ، ويعد ذلك جزءا هاما ومستمرا في سياسة الارجنتين الخارجية . ويجب أن نذكر في هذا

Digitized by UNOG Library

السياق انه خلال السنتين الماضيتين وقعت الارجنتين اتفاقات للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني مع عدد من البلدان الافريقية الشقيقة ، تنص على أن يجري التعاون بين الارجنتين والبلدان الافريقية في مجالات التجارة والمشاريع الصناعية والتقنية والتجارية المشتركة ، وتبادل الخبراء وزيارات المسؤولين ورجال الاعمال وتدريب العاملين .

وبالمثل ، تقوم الارجنتين منذ عام ١٩٨٤ بفتح حسابات ائتمان للبلدان الافريقية ، وهي وإن لم تكن كبيرة بالقدر الكافي فإنها في حدود امكانيات الارجنتين ، إذ تصل الى حوالي ١٨٠ مليون دولار لشراء البضائع الارجنتينية . وأدى تشجيع هذه الحسابات الائتمانية الى توسيع العلاقات التجارية التي تجاوزت ٢٥ مليون دولار في سنة ١٩٨٧ وحدها .

وفي النهاية ، منذ أن تولت الحكومة الديمقراطية للارجنتين السلطة وهي تسعى الى إقامة علاقات أوثق مع القارة الافريقية في كل المجالات وعن طريق البعثات الدبلوماسية الاربعة عشرة الموجودة حاليا تقيم الارجنتين روابطها الدبلوماسية مع كل بلدان القارة تقريبا .

وتغتنم الارجنتين هذه الفرصة للاشادة بالروح النضالية للامم الافريقية التي عقدت العزم على عدم التراجع في نضالها ضد سياسة الفصل العنصري البغيضة ، ونحن نتضامن تضامنا تاما مع قضية الشعب الافريقي التي هي قضية البشرية المتحضرة ، لاننا لا نستطيع أن نسمح بوجود التمييز العنصري . وقد قطعنا علاقاتنا الدبلوماسية بجنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ ، منذ أن أعلنا ادانتنا لاعمال العدوان المتكررة التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا ضد بلدان الجنوب الافريقي .

ونحن ندرك ايضا الصعوبات التي تواجه دول خط المواجهة والناجمة عن أعمال العدوان المستمرة لجنوب افريقيا . وردا على تلك الهجمات أسهمنا مع بلدان حركة عدم الانحياز في اقامة صندوق افريقيا الذي تقرر انشاؤه في قمة هراري الاخيرة التي عقدت في عام ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

وكما قلت من قبل ، يؤيد بلدي تأييدا تاما العمل المتعدد الاطراف الذي تقوم به الامم المتحدة في المجال الاقتصادي ، وعلى ذلك فإنه يقرّ إجراءاتها في هذا الصدد .

وتنتظر الدول الافريقية منا جميعا أن نسهم في التصدي للتحدي الذي تمثله الازمة الاقتصادية العميقة الراهنة . ولا يمكننا أن نخذل هذه الدول . ولا بد لنا أن نعمل لتعزيز التعاون الدولي الذي يعتبر هدفا أساسيا لمنظمتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي الذي سيلقي كلمة بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز .

السيد حمد زريبي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير توم فرالسن ، رئيس اللجنة المخصصة ، للطريقة التي تتسم بالمقدرة والكفاءة التي أدار بها أعمال تلك اللجنة . ونعرب عن التقدير أيضا لزملائه في هيئة المكتب ، بل ولكل من اشتركوا في أعمال اللجنة . فلولا ما تحلّوا به من تفان وصبر وما بذلوه من جهود لا تكل لما أمكن إنجاز هذه المهمة الضخمة بنجاح .

ويشكل تقرير اللجنة المخصصة بيانا بالغ الاهمية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وليس مصدر أهمية فقط أنه يزودنا باستعراض وتقييم لما أنجز حتى الآن وما يلزم القيام به في العامين المتبقيين من هذا البرنامج ، بل الاهم من ذلك أنه يؤكد قبل كل شيء على استمرار صحة الالتزام المتبادل بين افريقيا والمجتمع الدولي الذي يمثله ذلك البرنامج . فالطابع المتبادل لهذا الالتزام هو المبدأ الاساسي لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وبالتالي ، نحن نرحب في هذا الصدد بالنتيجة التي خلصت إليها اللجنة المخصصة والتي تقول :

"ويتطلب استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في افريقيا قيام جميع الشركاء باتخاذ إجراءات ملحّة وحاسمة للتعجيل بتنفيذ البرنامج خلال الفترة المتبقية منه ، وضمان فعالية هذا التنفيذ" . (A/43/664 ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٨ (المرفق الرابع ، الفقرة ٥))

Digitized by UNOG Library

وكما يتضح من تقرير اللجنة المخصصة فإن معظم البلدان الافريقية قامت بإصلاحات أساسية كبيرة من أجل تحسين إداء اقتصاداتها . وقد فعلت ذلك بالرغم من التكاليف الاجتماعية والسياسية الكبيرة التي تنطوي عليها هذه الإصلاحات الجوهرية . ولا بد من تكملة هذا التصرف الشجاع في إبداء الإرادة السياسية والتصميم بإرادة وتصميم متناسبين من جانب المجتمع الدولي لضمان استمرار التقدم المحرز . ولهذا فإنه مما يبعث على الأسف أنه بالرغم من الجهود الشجاعة والجديرة بالثناء التي يبذلها القادة الافريقيون فإن الاداء الإجمالي لاقتصادات بلدانهم لا يزال غير مرض إلى حد كبير .

ويتضح لنا بشكل جلي أن هذه الحالة المحزنة قد استمرت نتيجة ، إلى حدّ ما ، لعجز المجتمع الدولي عن أن يجعل التزاماته متمشية مع مستوى الموارد والإجراءات المطلوبة للتنفيذ الفعّال لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وقد لاحظ وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، بشعور من القلق ، في مؤتمرهم المعقود في نيقوسيا ، قبرص ، في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

"[ان] .. الحالة الاقتصادية في افريقيا قد تدهورت بعد انقضاء عامين كاملين على اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وأن احتمالات المستقبل في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ما زالت قاتمة رغم الإصلاحات الفعّالة في السياسات التي قامت بها البلدان الافريقية والتي كلّفتها الكثير اجتماعيا وسياسيا" . (A/43/667 ، المرفق ، الوثيقة الختامية ، الجزء الاقتصادي ، الفقرة ١٥٥)

وخلص الوزراء إلى القول بأن

"... البلدان المتقدمة لم تقدم الدعم الكافي وبخاصة من حيث الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل المذكور" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٦)

Digitized by UNOG Library

بل أن اللجنة المخصصة تلاحظ في تقريرها أن تدفق الموارد إلى افريقيا انخفض ، من حيث قيمته الحقيقية ، في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عنه في عام ١٩٨٥ . ومن المفارقات المفجعة أنه في الوقت الذي ظلت فيه تدفقات الموارد إلى افريقيا من المصادر الثنائية والمتعددة الاطراف راكدة ، أو حتى تناقصت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ كانت هناك تحويلات صافية كبيرة للموارد من افريقيا إلى صندوق النقد الدولي خلال نفس الفترة .

ونرحب في هذا السياق بالنداء الذي وجهته اللجنة المخصصة والذي مفاده أنه

"... ينبغي أن تضاهي الجهود المتواصلة وغير المتوانية التي تبذلها البلدان الافريقية جهود كبيرة وعاجلة يبذلها المجتمع الدولي من أجل توفير الدعم إليها على المستويات المطلوبة ومن أجل إنشاء بيئة دولية مواتية لعملية الإصلاح وإعادة الهيكلة" . (A/43/664 ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٨ ، (المرفق ، الفقرة ١٠))

وهذه الرسالة بشأن ضرورة تجدد الإحساس بالالتزام والشعور بالالحاح فيما يتعلق بتحقيق أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، خصوصا من جانب المجتمع الدولي ، تبشر بخير عظيم . وتجاهل هذه الرسالة أو العمل خلافا لها سيكون إهدارا للآمال والتطلعات بل وللجهود الباسلة التي تبذلها البلدان الافريقية ذاتها لتحقيق التنمية والنمو القادرين على الاستمرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

إننا لسنا غافلين عن المبادرات الهامة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لتكملة برنامج الانتعاش الافريقي ودعمه . غير أننا نعتقد أنه يمكن عمل المزيد ، بل لا بد من القيام بالمزيد من العمل إذا أريد لبرنامج العمل أن يؤتي ثماره . وتلاحظ اللجنة المخصصة وبحق أن الضرورة تقتضي "اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة" من أجل

"التعجيل بالتنفيذ الفعّال للبرنامج وضمان ذلك" . (A/43/664 ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٨ ، (المرفق ، الفقرة ٥))

Digitized by UNOG Library

وإلى جانب الزيادة الكبيرة في مستوى تدفقات الموارد إلى افريقيا ، ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي أيضا على نحو عاجل وبشكل حاسم بالتصدي للمشاكل المتصلة بالبيئة الاقتصادية الخارجية السائدة حاليا . فالبيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية ، التي لا تستطيع افريقيا بل والكثير من بلدان العالم النامي الاخرى السيطرة عليها ، تشكل قيدا رئيسيا يعرقل انتعاش افريقيا ويعوق جهودها الإنمائية .

وعلى المجتمع الدولي مسؤولية جعل هذه البيئة أكثر مؤاتاة لتحقيق النمو والتنمية القادرين على الاستمرار في افريقيا . ومهما أكدنا من ضرورة التوصل إلى حل دائم وشامل للمسائل المترابطة والمتمثلة في المال والتجارة والتمويل والديون الخارجية والتنمية فإننا لن نغفي الامر حقه من التأكيد . لذلك يكون من مصلحة البلدان المتقدمة النمو أيضا أن تحسم هذه المسائل لصالح النمو المتوازن للاقتصاد العالمي . فعدم حل مشكلة الديون يمكن أن يسبب كارثة للمجتمع العالمي ، لأن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى الحاق الاضطراب بالنظام المالي الدولي ، وبالتأكيد إلى تقويض النمو في البلدان النامية ، مما يؤدي بدوره إلى خفض الطلب على الواردات . وعلى ذلك ينبغي السعي إلى وضع استراتيجية فعالة ودائمة لمعالجة مشكلة الديون تكفل ألا يضطر أي بلد نام إلى الوفاء بالتزاماته في خدمة الدين على حساب النمو فيه .

لقد درسنا بعناية فائقة توصيات اللجنة المخصصة بشأن التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، خصوصا التوصيات التي تقع في نطاق اختصاص المجتمع الدولي . ونعتقد أنه لو نفذت هذه التدابير تنفيذا نشطا فإنها ستساهم مساهمة كبيرة في عملية الإصلاح والانتعاش والتنمية الجارية حاليا في افريقيا كما أنها ستعزز هذه العملية . لذلك نهيب بالمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته في هذا الصدد وفاء كاملا .

وفيما يتعلق بعبء الديون الخارجية الذي يقع على كاهل افريقيا فإن التدابير الواردة في الفقرة ٦٦ من الفصل الرابع من تقرير اللجنة تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح يجب اتباعها على نحو عاجل . إن الآثار المرهقة المترتبة على المديونية الخارجية لا تقتصر على افريقيا وحدها . ونظرا للترابط السائد في الاقتصاد العالمي

Digitized by UNOG Library

قد يكون من الملائم أيضا النظر في توسيع نطاق بعض هذه التدابير لتشمل ، حيثما أمكن البلدان النامية الاخرى التي يثقل كاهلها أيضا عبء سداد الديون . وفي رأينا أن هذا يكفل أيضا أن المنافع التي تنجم عن أي تطورات مؤاتية في الاقتصاد العالمي تعزز كل مكوناته الاساسية لمصلحة النمو المتوازن لكل أجزاء ذلك النظام .

Digitized by UNOG Library

إن السلم والامن شرطان ضروريان للتنمية والنمو المطردين . وفي الجنوب الافريقي ، أدى انتشار أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ضد جيرانه إلى تدمير اقتصادات هذه البلدان وإحباط جهودها الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية المطردين . وقد أدركت البلدان غير المنحازة منذ أمد بعيد الحاجة الماسة إلى تقديم الدعم المالي المتزايد والمساعدة إلى دول خط المواجهة بغية تمكينها من التصدي على نحو أفضل للانشطة المشينة التي يقوم بها نظام الفصل العنصري . ولذلك ، فإننا نرحب بتصميم المجتمع الدولي والتزامه بالاستمرار في تقديم وزيادة المساعدة إلى مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي وصندوق العمل من أجل التصدي للغزو والاستعمار والفصل العنصري وغير ذلك من الوسائل لدعم دول خط المواجهة وضحايا الفصل العنصري .

لقد وصلنا إلى نقطة هامة في الطريق الطويل المضني صوب انتعاش افريقيا . فقد انجز الكثير ، ولكن لا يزال هناك المزيد مما ينبغي إنجازه . وليس هذا وقت اليأس أو التواني بل وقت الاستجابة لدعوة اللجنة المخصصة إلى تجديد الالتزام بقضيتنا . لقد قدمنا جميعا التزاما ، ولا بد من الوفاء بهذا الالتزام إذا أردنا أن نكون أوفياء لانفسنا . ونحن في حركة بلدان عدم الانحياز نؤكد من جديد دعمنا لافريقيا في جهودها الحثيثة لتحقيق التنمية والنمو المطردين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

السيد رينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في وقت مبكر من هذا اليوم ، تكلم ممثل اليونان باسم المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها . وتؤيد بلادي ، بصفتها إحدى الدول الاثنتي عشرة ، ما جاء في بيانه تأييدا كاملا . ومع ذلك ، اسمحوا لي بأن أضيف بعض الكلمات في هذا الشأن .

لقد أقامت البرتغال عبر التاريخ علاقات هامة للغاية مع القارة الافريقية . ولذلك ، ليس من المستغرب أن تحتل افريقيا ، الآن وفي المستقبل ، أولوية عليا في سياساتنا . ومن المفهوم أن تحظى باهتمام خاص من جانبنا في هذه القارة الكبيرة الدول الخمس التي تستخدم البرتغالية كلغة رسمية لها .

Digitized by UNOG Library

وفي عام ١٩٨٦ ، وافقت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وأجرت اللجنة المخصصة الجامعة للجمعية العامة استعراضا وتقييما لتنفيذ برنامج العمل هذا في أيلول/سبتمبر الماضي . وعلى الرغم من أننا قد قطعنا شوطا كبيرا منذ اعتماد هذا البرنامج فإننا نرى أن على كل الاطراف المعنية أن تنجز المزيد ، وأن البلدان الافريقية سيتعين عليها أن تستمر في عملية التكيُّف ، وأن على المجتمع الدولي تعزيز وزيادة دعمه لهذه العملية .

وعلى الرغم من أن بلادي تمر في مرحلة تكييف لاقتصادها ذاته ، فهي تبذل جهدا كبيرا في إطار تعاونها الثنائي . وتسعى البرتغال ، إدراكا منها لعبء الديون وخدمة الديون على الاقتصاد الافريقي ، للتوصل إلى حلول جديدة ومبتكرة لهذه المشاكل التي يعاني منها شركاؤها في افريقيا باتباع نهج يعالج كل حالة على حدة ، وذلك عن طريق إعادة جدولة الديون وقبول السداد في بعض الحالات بالعملات المحلية لاستخدامها في برامج معينة للتعاون .

ونود أن نوجِّه انتباه هذه الجمعية العامة إلى مسألتين نوليهما أهمية خاصة : الاولى ، ضرورة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا ، وضرورة اتخاذ تدابير ملائمة لحماية هذه البلدان من الآثار السلبية الناجمة عن "جولة أوروغواي" والثانية ، ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكبير لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . فعن طريق التعاون الإقليمي يمكن للبلدان المعنية أن تعزز الأساس الذي تستند إليه التنمية الاقتصادية بغية تيسير تحقيق الاستقرار السياسي والسلم في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن الأمين العام قد استعرض مشروع القرار الوارد في التقرير وذكر أنه لا يتوقع في الوقت الحاضر أن تترتب عليه أية تكلفة إضافية في الميزانية .

Digitized by UNOG Library

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة المخصصة (A/43/664 و Corr.1) . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن الجمعية العامة قد انتهت من مناقشة الحالة الحرجة في افريقيا ، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق ارتياحي للقرار الذي اعتمد للتو ، بالإضافة إلى تقرير اللجنة المخصصة الجامعة .

فاليوم جددت افريقيا والمجتمع الدولي التزامهما المشترك بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في القارة الذي تعهدا به في عام ١٩٨٦ . ويعد تقرير اللجنة المخصصة بمثابة خطة عمل ملحّة لطرفي الالتزام خلال السنتين المقبلتين ، وهو يسرد الجهود الإضافية اللازمة في إطار البرنامج والتي اتفق الجميع على ضرورتها لإعادة وضع افريقيا على طريق التنمية المطردة بحلول نهاية عام ١٩٩٠ .

وألاحظ أن هناك اتفاقا عاما على ضرورة بذل الحكومات والشعوب في القارة المزيد من الجهود . وقد أبرز التقرير أهمية ترشيد الحكومات الافريقية لسياسات الاستثمار العام ، ووضع سياسات ملائمة بشأن الموارد البشرية والسكان وتنفيذها على نحو فعّال ، والتنمية الصناعية ، وتحسين القدرة على التنافس في المجال الدولي ، وتنويع الانتاج . كما يتضمن التقرير دعوة هامة لتكثيف الجهود الرامية إلى التعاون والاندماج الاقتصاديين وفقا لأهداف خطة عمل لاغوس .

فضلا عن ذلك ، يركز التقرير على نحو ملائم على برامج التنمية التي توجه الاهتمام الواجب إلى العناصر الهامة لزيادة الانتاج الزراعي ، بما في ذلك تحسين فرصة النساء المزارعات في افريقيا في الحصول على الخدمات الارشادية وسندات ملكية الأراضي والقروض والتكنولوجيات الجديدة . وستسهم منظومة الأمم المتحدة إسهاما كاملا في هذه الجهود .

Digitized by UNOG Library

ويجب أيضا أن تتوافر استجابة نشطة للنداء الوارد في التقرير بشأن زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الذي أوليه أهمية خاصة في جميع المساعي التي تبذلها الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن ممثلي المنظمات غير الحكومية سيشاركون الآن في أعمال لجنة الامم المتحدة التوجيهية لبرنامج العمل .

بيد أن الجهد الاضافي الذي يجب أن يبذله المجتمع الدولي في المستقبل القريب هو الذي سيحدد ، من أوجه عديدة ، نجاح تنفيذ برنامج العمل .

ولا يمكن أن نتجاهل العلاقة الوثيقة بين الدين الخارجي والتدفقات المالية والتجارة إذا ما أردنا للانتعاش والتنمية في افريقيا أن يقوما على أساس سليم . وفيما يتعلق بالدين ، حدد الاستعراض قائمة من الخطوات العاجلة التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذها من أجل :

"إيجاد حلول دائمة وباقية ومتجهة صوب تحقيق النمو ، تشمل جميع فئات الدين ، ومختلف الدائنين ، والبلدان المدينة ، وتلبي الاحتياجات الانمائية لافريقيا" . (A/43/664 ، الفقرة ٦٦)

وقدمت أيضا قائمة مشجعة بالخطوات المتفق عليها لزيادة التدفقات المالية الخارجية ، وسرعة تسليمها ، وتتطلب هذه أن تقوم الحكومات المانحة الآن بإجراء ملموس .

وكان الاهتمام كبيرا بمشاكل افريقيا التجارية خلال استعراضها . ان قدرة افريقيا على أن تحتل مكانها في الاقتصاد العالمي في ظروف يسودها التكافؤ والاستقرار ، سيكون من شأنه أن يساعدها في جهود التنمية الطويلة . وكما أشرت في الجمعية العامة في العام الماضي ، إن تعزيز القوة الشرائية الخارجية للقارة يتطلب توفير منتجات تنافسية ، وحسنة التكيف ، ويتطلب أيضا سهولة الوصول إلى الاسواق المحتملة . ويشكل ذلك أحد التحديات الرئيسية عند إعداد استراتيجيات التنمية الطويلة الاجل .

وفي هذا السياق ، شرعت في إجراء مشاورات أولية بشأن إجراء دراسة خاصة بالسلع الاساسية الافريقية ، ونطاق تنويع الصادرات .

Digitized by UNOG Library

ويدعو التقرير إلى زيادة تعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بمساهمة منظومة الامم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل . ولمتابعة الاستعراض نصف المرحلي ، تقوم اللجنة التوجيهية وفريق العمل المعنيان ببرنامج العمل بوضع برامج العمل للسنتين المقبلتين بالتشاور الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

وختاما أحث جميع الحكومات المعنية على أن تقوم بعمل حاسم بشأن جميع التدابير التي ذكرت أعلاه . وبدون مثل هذا العمل لن تتمكن افريقيا من التحرك إلى الامام بنشاط ، ولن تضمن نجاح جهودها الاصلاحية المضنية . ان الاختبار النهائي للتعاون الدولي يكمن في ترجمة الاحتياجات المتوخاة بإسهاب ، والاستجابة لها بواقعية ، إلى مزايا ملموسة للشعوب المعنية . وأتعهد ببذل كل ما في وسعنا من جهود للاستجابة لهذا التحدي ، وأناشد هذه الشراكة الفريدة الممثّلة هنا في الجمعية العامة أن تبذل أقصى ما يمكنها من جهد لتتمكن شعوب افريقيا من الإفادة على نحو كامل من جهودنا المشتركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تنتهي الجمعية من النظر في البند ٣٩ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥

Digitized by UNOG Library